قراءة في الجلسة البرلمانية المنعقدة في 3 ديسمبر 2017

«الأمة» عقد جلسة «خاصة» لرفع الإيقاف عن النشاط الرياضي.. وأقر قانوناً جديداً يواكب المتطلبات الدولية

عقد مجلس الأمة جلسة خاصة في 3 ديسمبر 2017 اقر خلالها قانون الرياضة بمداولتيه الأولى والثانية، واستعرض التقرير الثاني للجنة الشباب والرياضة بشان قانون الرياضة الجديد الموافق لمعايير واشتراطات الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، ويتضمن التقرير الآتي:

-التقرير الأول للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بشان تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية.

-مشروع القانون في شان الرياضة.

-الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية والقانون رقم 5 في شان تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية.

-الاقتراح بقانون بإضافة ثلاث مواد جديدة بأرقام 19 مكرراً ج، و19 مكرراً د، و19 مكرراً هـ إلى المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية.

-الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 41 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية.

حصاد مجلس الأمة

-الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية والقوانين المعدلة له.

حيث وافق المجلس على مشروع القانون والاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية.

وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة 3 أعضاء وامتناع عضو واحد من أصل 51 عضوًا وتمت إحالته على الحكومة.

وكانت نتيجة التصويت في المداولة الأولى موافقة 44 عضوا وعدم موافقة ثلاثة أعضاء وامتناع عضو واحد من أصل 48 عضوًا.وأكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم دستورية الجلسة استنادًا إلى المادة (103) من الدستور بعد أخذ رأيي الخبيرين الدستوريين د.عبدالفتاح حسن ود.محمد الفيلي.

وتنص المادة (103) من الدستور على انه «إذا تخلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن منصبه لأي سبب من الأسباب يستمر في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تعيين خلفه».من جهتهم أكد نواب أنه بإقرار قانون الرياضة الجديد ستطوي الصفحة السوداء للرياضة الكويتية، لافتين إلى أن القانون المطروح لن يرفع الإيقاف الرياضي بل هو خطوة على طريق ذلك.

وطالبوا خلال مداخلاتهم بالجلسة بخصخصة الرياضة، داعين الحكومة إلى أن تتعهد برفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية.

ولفتوا إلى أن مشكلة الرياضة بدأت في عام ٢٠٠٧ وأن قانون الرياضة الجديد يصب في المصلحة العامة.

من جانبه أعرب وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان عن شكره كل من قدم الدعم والتوجيه حتى إقرار قانون الرياضة الجديد الذي يوافق المتطلبات الدولية.

وقال الروضان بعد إقرار القانون «إن هذه الجلسة التاريخية وتحسب لكل من ساهم في هذا الإنجاز العظيم من أجل تطوير الرياضة الكويتية».

وأضاف أن رفع الإيقاف منوط بالمنظمات الدولية بعد أن استوفينا بهذا القانون الدور المنوط بنا كدولة وأصبح لدينا الحجة الدافعة بإقرار القوانين المتوافقة والقوانين الدولية.

واعتبر أن أبهى صور التعاون بين السلطتين تجلت بإقرار هذا القانون موجهًا الشكر للسلطتين على تعاونهما من أجل الكويت.

وأكد الروضان أن إقرار قانون الرياضة ورفع الإيقاف عن الكويت وإنهاء معاناة شباب الكويت وإقرار القانون سيخطو خطوات كبيرة على طريق تطوير الرياضة.

الغانم هنأ نظراءه في جامايكا وبوليفيا بالأعياد الوطنية

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم أمس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في جامايكا بيرنيل تشارلز ورئيس مجلس الشيوخ توماس تقاريس- فيتسن وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

كما بعث الغانم ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيسة مجلس النواب في جمهورية بوليفيا ليلي جيبرابيلا مونتانو قيانا ورئيس مجلس الشيوخ خوسيه البيرتو غونزاليس سامنييغو وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

الجبير استقبل السفير ثامر الجابر

الجبير مستقبلا الجابر

استقبل وزير الخارجية السعودي عادل بن احمد الجبير أمس سفير دولة الكويت الشيخ ثامر الجابر.وجرى خلال الاستقبال استعراض العلاقات الأخوية بين المملكة العربية السعودية والكويت ، إضافة إلى بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

لتنسيق وتعزيز التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك

«المهندسين» و«المحامين» و«المال العام» توقع مذكرة تفاهم لتعزيز دور المجتمع المدني في البلاد

وقعت جمعية المهندسين مع كلا من جمعية المحامين والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام مذكرتي تفاهم للتعاون المشترك.

تم التوقيع في مقر جمعية المهندسين بحضور رئيسها المهندس فيصل دويح العتل ، ورئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام الأستاذ صالح العجمي ، ونائب رئيس جمعية المحامين الأستاذ مهند الساير ، كما حضر حفل التوقيع أمين صندوق «المحامين» الأستاذ عبد الرزاق العنزي وعضو مجلس الادارة الأستاذ عدنان ابل ، وأمين سر جمعية حماية المال العام الأستاذ يوسف كاظم ، والأعضاء المهندس خالد الفالح والأستاذ سالم علي شعبان والأستاذ راشد فهيد السبيعي ، الأستاذ سليمان الزنكوي ، وأمين سر جمعية المهندسين الكويتية المهندس فهد العتيبي وأمين السر المساعد حمود سالم الهدية وعضوا مجلس الادارة المهندس مساعد العيادة و المهندس علي عباس محسني ، والمدير العام المهندس حسين ششتري وعدد من أعضاء مجالس الادارة في الجمعيات الثلاث.

وتقضي مذكرة التفاهم الموقعة بينهم على تنسيق وتعزيز التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتنظيم وعقد فعاليات تعزز دور المجتمع المدني وتخدم مصالح دولة الكويت وتزيد من خبرات منتسبي هذه الجمعيات من خلال تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية فيها ، بالإضافة الى تعزيز الخدمات المقدمة لأعضائهم ، وتركز المذكرة على ضرورة التعاون والتنسيق بمجال المشاركة في الفعاليات الاقليمية والدولية.

توقيع مذكرات التفاهم

.. ومذكرة تفاهم أخرى بين «حماية البيئة» و«المحامين» لتبادل الخبرات ودعم المسؤولية المجتمعية

وقعت كل من الجمعية الكويتية لحماية البيئة وجمعية المحامين الكويتية مساء أمس الأول مذكرة تفاهم وذلك في اطار تبادل الخبرات بينهما ومن منطلق دعم المسئولية المجتمعية وتعزيز المشاركة في فعاليات الجهتين بالتبادل فيما بينهما وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في دولة الكويت خاصة بعد صدور قانون حماية البيئة رقم (42) لسنة 2014 .

وقالت وجدان العقاب رئيس جمعية البيئة على هامش حفل توقيع المذكرة، والتي تمتد لخمس سنوات، ان الجمعيتين ارتأتا ضرورة تاسيس شراكة وطنية متبادلة فيما بين الجهتين إدراكا منهما لأهمية تعزيز مبدأ الشراكة بين جمعيات النفع العام ودعم التعاون فيما بينهما وأهمية تضافر الجهود وتوحيدها للحفاظ على البيئة بدولة الكويت حاضرا ومستقبلا لضمان استدامتها وحفظاً لحقوق الأجيال القادمة.

وبينت العقاب ان المذكرة تأتي إيماناً من الطرفين بأهمية تنسيق وتوحيد الجهود المبذولة في مجالات تطبيق قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 وتعديلاته وتطبيق اللوائح التنفيذية لهذا القانون الشاملة لجميع القضايا البيئية المختلفة.

وذكرت انها تعكس التنسيق لجهود الطرفين في مجالات التوعية البيئية وزيادة الوعي بالقانون البيئي وأهميته للحفاظ على البيئة ومسؤولية جميع فئات المجتمع بمعرفة الجوانب القانونية المتعلقة بحماية البيئة وإجراءات تنفيذ مواد هذا القانون والأحكام والعقوبات المترتبة على الإخلال بها.

واضافت رئيسة جمعية البيئة "اتفق الطرفان على التعاون بينهما من خلال مذكرة التعاون التي تحوي مواد "تعزيز التعاون بين الطرفين في مجالات التوعية ونشر الثقافة البيئية القانونية والتعريف بقانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 وتعديلاته واللوائح التنفيذية الصادرة عنه وزيادة الوعي البيئي لدى فئة القانونيين والمواطنين بالقضايا والمشاكل المختلفة في البيئة الكويتية" ، بالإضافة الى حرص الطرفين على التعاون في المجالات ذات الصلة بالجوانب البيئية المختلفة والاستفادة من تطبيقاتها على المستوى المحلي من خلال تبادل الخبرات والتجارب بين الطرفين في مجال الالتزام القانوني بالاتفاقيات والمعاهدات البيئية الدولية والتي تساهم في حل القضايا البيئية الملحة في دولة الكويت وتعود على المجتمع والبيئة بالنفع.

واكدت على تضمين المذكرة تنظيم الدورات التدريبية المشتركة والمتخصصة في المجالات البيئية والقانونية بهدف اكتساب المهارات المناسبة لتطبيق قانون حماية البيئة وزيادة الوعي بأهمية ربط القانون بالقضايا والمشاكل البيئية، فضلا عن المساهمة بتنفيذ البرامج التدريبية لمنتسبي وكوادر الجهتين أو الجهات المعنية بتطبيق قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 وتعديلاته.

وبدوره، أكد شريان مرزوق الشريان رئيس جمعية المحامين الكويتية على انه وبموجب المذكرة سيتم التنسيق والتعاون بين الطرفين في تنظيم الأنشطة البيئية التوعوية المشتركة لزيادة الوعي البيئي، والمشاركة في تنظيم ورش العمل وعقد الندوات البيئية والقانونية التثقيفية والتنسيق لتنظيم المؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية حول الجوانب القانونية في مجال حماية البيئة، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ التوصيات والنتائج الناجمة عنها، والاستفادة من التشريعات لحل قضايا البيئة.

وأوضح الشريان ان المساهمة بتقديم الدعم اللوجستي التخصصي عند الحاجة فيما بين الطرفين سيكون في مجالات "تقديم المشورة في المواضيع الفنية للقضايا البيئية التي تحتاج لحلول من خلال تطبيق مواد وأحكام قانون حماية البيئة واللوائح التنفيذية له" ، بالإضافة الى إتاحة استخدام الجمعيتين لمرافق كليهما من مسرح وقاعات التدريب للقيام بتنفيذ الأنشطة المختلفة ذات الصلة بالقضايا البيئية وعقد الدورات التدريبية المتخصصة، والمساهمة بالدعم المعلوماتي وتبني المبادرات المفيدة لتنفيذ قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 وتعديلاته بالتنسيق مع الجهات المعنية، مؤكدا على انه يمكن ان يمتد هذا التعاون بين الطرفين ليشمل مجالات أخرى ذات علاقة بالعمل البيئي بدولة الكويت.

شدد على ضرورة تفقد نقص خدماتها سواء الصحية أو التعليمية أو الأمنية

ماجد المطيري يطالب بعقد اجتماع مجلس الوزراء في مدينة صباح الأحمد لتلمس احتياجات أهلها

طالب النائب ماجد المطيري مجلس الوزراء والجهات الحكومية المعنية بمنح المدن السكنية الجديدة اهتمامًا خاصًا، وتسليط الضوء على هذه المدن إعلاميًا واجتماعيًا، داعيًا إلى عقد أحد اجتماعات مجلس الوزراء الأسبوعية في تلك المدن وان تكون البداية بمدينة صباح الأحمد.

وقال المطيري في تصريح صحفي إن عقد اجتماع مجلس الوزراء في مدينة صباح الأحمد سيكون له مردودات إيجابية وخصوصًا أن المدينة عانت كثيرًا من نقص الخدمات سواء الصحية أو التعليمية أو الأمنية فضلاً عن وعورة الطريق المؤدي إليها والكثبان الرملية التي غطت المدينة وطوقتها.

وشدد على ضرورة أن يحضر الوزراء المعنيون اجتماع مجلس الوزراء الذي اقترح عقده في مدينة صباح الأحمد ليعرض كل منهم خطته وآلية عمله في تفادي السلبيات وإيجاد حلول لمتطلبات الأهالي، مؤكدًا انه آن الأوان لأن يتم توفير جميع المرافق الخدمية في المدينة من جمعيات وإطفاء وأسواق ومستشفى ومراكز صحية وجامعة ومعاهد وبنوك والمراكز الخدمية الأخرى.

ماجد المطيري

وأكد ضرورة الإسراع في الانتهاء من البنية التحتية للمدينة وإنجاز جميع المرافق الخدمية والمشاريع رغبة في توفير الراحة للمواطنين والتسهيل عليهم.

وأوضح المطيري أن مدينة صباح الأحمد من أكبر المدن الحديثة مساحة وتعدادًا فضلاً عن أنها تحمل اسم صاحب السمو، ويتقصها الكثير من الخدمات، داعيًا إلى تضافر الجهود لتأمين احتياجاتها الأساسية بما يحقق الاستقرار والأمان للأهالي وتوفير الوقت والجهد للحصول على الخدمات.

دعماً لمسيرة الشباب الكويتي وتذليل الصعاب والعراقيل التي تواجههم

«برنامج الهيكلة»: صرف مكافأة الخريجين دون ضرورة مراجعتهم لاستكمال بياناتهم

أعلن برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة عن قيام نظم المعلومات بالبرنامج بتقديم خدمة جديدة وفرها البرنامج لكافة الجهات التعليمية للمحافظة على جهد ووقت تلك الجهات من جهة وموظفي البرنامج العاملين على استقبال المراجعين من مستحقي صرف مكافأة الخريجين وكذلك على الخريجين من أصحاب الحالات الخاصة والتي يتأخر بياناتهم لأسباب مختلفة.

وقال البرنامج انه إيمانا بدوره في دعم مسيرة الشباب الكويتي وتيسير كافة الوسائل السبل لتحقيق الاهداف الوطنية المشتركة وتذليل كافة الصعاب والعراقيل لهم منذ تخرجهم من الجامعات والمعاهد التطبيقية وحتى التحاقهم بمؤسسات القطاع الخاص .وبهذا يكون برنامج اعادة الهيكلة قد قام بتوفير الجهد المبذول من قبل الخريجين لمراجعة الجهات التعليمية واستكمال اجراءات اعتماد بيانات التخرج والحضور للبرنامج لإدخال البيانات الخاصة بهم تمهيدا لإتمام معاملتهم .واعلنت مدير مركز نظم المعلومات بالإنابة منيره النجدي عن اطلاق هذه الخدمة مع بداية شهر اغسطس الجاري وذلك بعد عقد اجتماع تمهيدي مع الجهات التعليمية المعنية بالأمر عن عرض الخدمة وشرح أهم أهداف وطريقة الاستخدام ، وقد لاقت الخدمة الجديدة المقدمة من مركز نظم المعلومات ببرنامج اعادة الهيكلة استحسان جميع الجهات التعليمية على ان يتم العمل بها في أسرع وقت ممكن مما يوفر الوقت والجهد.

منيرة النجدي